السماك، غانم سعيد، كلية الحقوق، جامعة دمشق

إشراف: أ. د. محمد الحسين

الموضوع: الاعتداء المادي في القانون الإداري

La Voie de Fait en Droit Administatif

استعرضنا في مقدمة الرسالة قصة الإنسان مع السلطة منذ وجوده على وجه الأرض وحتى وقتنا الحاضر، وبيّنا كيف نشأت الدولة وكيف تطورت من دولة حامية إلى دولة راعية، ثم إلى متداخلة فهيمنت على مختلف الشؤون الحياتية وتنظيمها مستخدمة نشاطها لضمان حسن سير المرافق العامة فيها عن طريق الإدارة العامة المختصة بهذه المهمة.

والإدارة وهي تنهض في مهامها لا بد لها أن تتمسك بمبدأ المشروعية مبدأ سيادة القانون وإذا ما خرجت عنه وخالفت أحكامه كان تصرفها معيباً وشاب قرارها البطلان، أما إذا بلغ خروجها قدراً كبيراً من الجسامة انقلبت قراراتها معدومة. والمشرع في مجال القانون العام خص الإدارة بامتيازات بأن أعطاها الحق بإصدار قرارات بإدارتها المنفردة وخوّلها سلطة التنفيذ المباشر في بعض الحالات ودون انتظار لحكم القضاء. وتأكيداً على هذه الامتيازات فقد أنشأ المشرّع المحاكم الإدارية بقانون مجلس الدولة لتختص بالنظر في المنازعات التي تقع بينها وبين غيرها من الإدارات وبينها وبين الأفراد إن هي اعتدت على حقوقهم. وتجمع شريحة من رجال القانون الإداري أو تكاد على أن فكرة الاعتداء المادي غامضة وغير محددة الملامح ومعقدة وتبعث على الحيرة والتردد، وهذا الأمر حفز بعض فقهاء القانون الإداري للتخلي عنها من أساسها.

ولأهمية بحث الاعتداء المادي فقد اخترناه موضوعاً لهذه الرسالة وبحثنا فيه بأبعاده الثلاثة الفقهية والقضائية والتشريعية في الدول الثلاث في فرنسة وسورية ومصر، وتمهيداً لذلك خصصنا الباب التمهيدي لبيان منطلقات فكرة الاعتداء المادي في فصول ثلاث تناول الفصل الأول منها لمحة تاريخية عن الاعتداء المادي، والفصل الثاني القرار الإداري، والفصل الثالث

مبدأ المشروعية، وبعد الباب التمهيدي قسمنا موضوع الرسالة إلى قسمين: القسم الأول ويبحث في ماهية الاعتداء المادي وعناصره وموقف الفقه والقضاء منه، فكان الباب الأول منه تعريف الاعتداء المادي وعناصره وانتهينا إلى تعريف شخصي له بأنه: ""عمل مادي تنفذه الإدارة ونطوي على مخالفة جسيمة لمبدأ المشروعية باعتدائها على الملكية الخاصة أو الحريات الفردية"".

وتناولنا في الباب الثاني تمييز الاعتداء المادي عما قد يتشابه معه وموقف الفقه والقضاء منه. ثم فصلنا في القسم الثاني من الرسالة الآثار التي تترتب على الاعتداء المادي في بابين الباب الأول منه اختصاص القضاء في النظر في الاعتداء المادي والقيود التي ترد عليه. وتناولنا في الباب الثاني من هذا القسم مسؤولية الإدارة عن فعل الاعتداء وموقف المتضرر منه ، ثم أتبعاه بخاتمة بيّنا فيها رأينا ومقترحاتنا فما عالجناه.

الدباس، مايا، كلية الحقوق، جامعة دمشق

إشراف: أ. د. محمد عزيز شكري ومشاركة د. ماهر ملندي

الموضوع: نظام استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية ـ حالة نهر الفرات-

The System of Non-Navigational Uses of International Water Courses the Situation of Euphrates River

قال الله تعالى:

""أو لم يرَ الذين كفروا أن السموات والأرض كانتا رتقاً ففتقناهما وجعلنا من الماء كل شيء حي أفلا يؤمنون"". الأنبياء (٣٠).

آية كريمة تبيّن أهمية الماء في حياة الأمم والشعوب، منذ بدء الخليقة إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، فكل من على الأرض وما عليها من الإنسان والحيوان والنبات وسائر الكائنات الحية الأخرى، حياته وبقائه مرتبط بالماء، فالماء عصب الحياة بل هو الحياة ذاتها.

فمسألة المياه تشكل موضوع الساعة، لا يسبب خطورة المنازعات الناتجة عن ظواهر الندرة والجفاف والاستغلال غير المدروس للمصادر المائية فحسب، بل كذلك نتيجة لتصاعد الحاجة إلى إيجاد حلول قانونية مقبولة من الدول المعنية. والطبيعة الخاصة كونها لا تعرف الحدود والادعاءات المتعارضة للدول المعنية، التي غالباً ما تستند إلى مطالب السيادة والحقوق التاريخية المؤكدة أو المشكوك فيها، كل ذلك يدفعنا في البداية إلى دراسة التصاعد المستمر للمشاكل الناجمة عن استخدامات مصادر المياه العذبة (الباب الأول) لبيان أسباب الأزمة المائية في الوطن العربي (الفصل الأول)، وما خلفته من آثار على بعض الدول العربية (الفصل الثاني).

ثم نتناول التطور التاريخي لقانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية (الباب الثاني). وذلك عبر أربعة فصول متتالية: الاتفاقيات الدولية (العامة والخاصة) (الفصل الأول). والقواعد العرفية الدولية (الفصل الثاني)، والقضاء والتحكيم (الفصل الثالث)، والمؤسسات الفقهية والمنظمات الإقليمية والدولية (الفصل الرابع).

ثم نبحث في القواعد والمبادئ القانونية القابلة للتطبيق على استخدام مجرى الفرات (الفصل الثالث). وذلك عبر أربعة فصول متتالية: السيادة على المصادر الطبيعية (الفصل الأول)، ومدى احترام الالتزامات الاتفاقية بين الدول (الفصل الثاني)، والاستخدام المنصف وغير الضار للمجاري المائية الدولية (الفصل الثالث)، والتعاون والتفاوض بحسن نية (الفصل الرابع).

وصولاً إلى الخاتمة المتضمنة دراسة الوضع الدولي لمجرى الفرات والرؤية المستقبلية للتسوية الممكنة لمسألة الفرات.

كمال الدين الشماط، محمد، شوقي، قسم القانون العام، القانون الإداري، كلية الحقوق، جامعة دمشق

إشراف: أ . د. محمد الحسين

الموضوع: عيب الانحراف بالسلطة

Detornement de Pouvoir

تقوم السلطة التنفيذية بوصفها إدارة عامة بإدارة المرافق العامة وتسييرها وإشباع الحاجات العامة مقتحمة شتى ميادين الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وفي سعيها الدؤوب لتحقيق المصلحة العامة تستخدم السلطات والامتيازات الواسعة والخطيرة المستمدة من القانون العام والتي خولها لها المشرع لأداء وظائفها على أكمل وجه.

وفي مسعاها هذا لا بد أن تلامس حقوق وحريات الأفراد ومصالحهم المشروعة ولاسيما في استخدامها لوسيلتها الأهم: القرار الإداري الذي تتمتع بامتياز افتراض سلامته من عيوب المشروعية وقابليته للتنفيذ بإدارتها المنفردة، الأمر الذي يقتضي معه ممارسة رقابة قضائية فاعلة وكافية على قراراتها الإدارية صيانة للمشروعية ولحقوق الأفراد وحرياتهم ولاسيما لجهة مشروعية الغاية منها، وهي ما يرد عليها عيب الانحراف بالسلطة عند سعيها لغايات غير مشروعة و غير معترف بها أو سعيها إليها بغير الوسائل التي رسمها القانون لذلك.

وتتعرض الرسالة إلى بحث مستجد ومعمق لعديد من القضايا المتصلة بعيب الانحراف بالسلطة من حيث نشأته وتطوره وتعريفه في الفقه والقضاء الإداريين، وبحث حالاته وخصائصه، وشروط تحققه، وتحديد موقعه بين عيوب المشروعية الأخرى (عيب السبب والاختصاص والشكل ومخالفة القانون) ومقارنته بالنظريات المشابهة (نظرية التعسف في استعمال الحق ونظرية الغلو في قضاء التأديب) وبحث علاقته بفكرة النظام العام ومسألة إثباته وجزائه.

ولقد جاءت الرسالة مقارنة لطريقة تعاطي القضاء الإداري مع عيب الانحراف في فرنسة وسورية ومصر ولبنان، ووقعت بما يقارب /٤٧٠/ صفحة نأمل أن تصادف النجاح والتوفيق والله من وراء القصد.

منصور، يمن، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق
إشراف: أ. د. صباح الدين بقجه جي، وبمشاركة: د. صوفي سيغاري
الموضوع: الموثوقية ومعاييرها الرياضية
La Fiabilité et Ses Critéres Matthematiques

يعنى هذا البحث بدراسة موثوقية الآلات والمشكلات الاحتمالية المتعلقة بالتوقف عن العمل والاستبدال.

حيث تم توضيح ماهية الموثوقية، وأسسها الرياضية الإحصائية، والتعرض إلى بعض القوانين الأساسية النظرية المستخدمة في دراستها، ومن أجل الحصول على تقدير الموثوقية في التراكيب الآلية تمت دراسة الهياكل الأساسية لها.

من ناحية أخرى حاولنا تقدير القانون الاحتمالي المعبر عن موثوقية آلة قابلة للإصلاح بشكل مستجد، ووضع صيغة تحليلية له بالاعتماد على نظرية الفروق، وكذلك وضع بعض الصيغ لقوانين احتمالية لتوقف هذه الآلة عن العمل من خلال تركيب وتجزئة في الصيغ الرياضية لبعض القوانين الاحتمالية النظرية المعروفة.

تطرقنا أيضاً إلى الأعطال والتعطلات في الأجهزة المعقدة، فتم التعرف على مصادر التعطل في هذه الأجهزة، ودراسة الفجوات بين أعطالها، ومن ثم تقدير كيفية توزع الأعطال خلال فترة استخدامها.

وعالجنا الآلات واستبدالها من خلال تقدير الاحتمالات المرتبطة بفعاليتها وتوقفها ودراسة الخطر العمري لها، وتنسيقها واستبدالها ببديل جديد.

أما صيانة الآلات وإصلاحها فتمت معالجتهما باستخدام نظرية صفوف الانتظار والمصفوفة الماركوفية.

وتم إيجاد تكلفة استخدام الآلة في حالات متعددة بغية تحديد أفضل الأوقات التي يجب عندها القيام بعمليات الصيانة والاستبدال.

أخيراً قمنا بدراسة تطبيقية على الآلات وأعطالها في شركتي بردى والحافظ للبرادات وبعرض النتائج والمقترحات التي توصلنا إليها من خلال هذه الدراسة.

صيوح، لؤي، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين

إشراف: أ. د. نزار قنوع و أ. د. هيثم سطايحي

الموضوع: الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط بعداها الاقتصادي والسياسي

US. Strategic in the Middle East Political and Economical Level

إن فهم الاستراتيجية الأمريكية وسياستها الخارجية أصبح ضرورة حتمية، نظراً لكونها -سواء شئنا أم أبينا- تشكل القطب الأهم في النظام الدولي الحالي، والقوة الخارجية المهيمنة في منطقة الشرق الأوسط اقتصادياً وعسكرياً فهي واقع يفرض نفسه على أغلبية المجتمعات الإقليمية.

ومن ناحية أخرى فإننا سنبرز العلاقة المعقدة بين الرئيس والكونغرس وجماعات الضغط التي تؤدي دوراً حاسماً في تشكيل السياسة الأمريكية الخارجية، ونوضح التضارب بينها حول تحديد المصالح الأمريكية، ولكنها نادراً ما تختلف في حال وجود إسرائيل كطرف. ومحاولة سلب العرب نفطهم بأرخص الأثمان واللعب بمصائرهم بشكل يومي واعتبارها كامل المنطقة مزرعة لعسكرييها ولشركاتها، وتهدّد بالتدخل وتحاول كسر الإرادات والتلويح بالعقوبات بجميع أنواعها الأمريكية واحتضانها المشروع الصهيوني في حلته الإسرائيلية المعادية. فجعلت منه مجتمعاً مدججاً بالسلاح الحديث متجاهلاً القرارات الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة بخصوص احتلاله الأراضي العربية ومحاولة فرض نظام (شرق أوسطي) بديل عن النظام القومي العربي تكون فيه إسرائيل القوة العسكرية والاقتصادية والسياسية بدعم مبارك من الولايات المتحدة الأمريكية.

فمطلوب من العرب اليوم تجميع القوى والموارد والسعي لبناء سوق عربية مشتركة، والوقوف موقفاً واضحاً من القضايا التي تستهدف فك وإعادة ترتيب الخارطة السياسية والاقتصادية للمنطقة بما ينسجم ويتوافق مع أعداد المنطقة والأمة.

خضري، رولا، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق

إشراف: أ. د. عبد الرحيم بوادقجي

الموضوع: السكان والأمن الغذائي في الوطن العربي مع إشارة خاصة لسورية

La Population et la Sécurité Alimentaire dans la Région Arabe avec un Indice Spécial Pour la Syrie

تُعدُّ قضية الأمن الغذائي من أهم القضايا التي تواجه الوطن العربي لما لها من تأثيرات مباشرة في الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وما يرتبط بها من قرارات ومسارات تنموية.

وبطبيعة الحال تؤثر العوامل الطبيعية والمناخية والتقنية والسياسات الاقتصادية الزراعية تأثيراً مباشراً في تحديد ملامح الأمن الغذائي العربي. وتنعكس آثار تلك العوامل والجهود التنموية المبذولة على أوضاع إنتاج وتجارة واستهلاك السلع الغذائية ومعدلات الاكتفاء الذاتي منها على المستويات القطرية والقومية.

ومن ناحية أخرى فإن معدلات النمو السكاني المرتفعة نسبياً، وما يترتب عليها من زيادة الاحتياجات الاستهلاكية بمعدلات عالية. لا تزال من العوامل التي تؤثر في أوضاع الأمن الغذائي العربي، وتفرض سباقاً غير متكافئ بين القدرات والإمكانيات الإنتاجية وبين الاحتياجات والمتطلبات الاستهلاكية. الأمر الذي أدى إلى تفاقم العجز الغذائي، وتزايد الاعتماد على الخارج، وتزايد المديونية الخارجية والتبعية الغذائية، وما تجره هذه التبعية من ضغوط خارجية من قبل الدول المنتجة. لذلك لا بد من تبني استراتيجية زراعية عربية تكاملية لسد الفجوة الغذائية المتفاقمة وتحقيق الأمن الغذائي العربي.

ومن الجدير بالذكر أنه نتيجة لانتهاج سورية استراتيجية واضحة، بدءاً من التسعينيات في مجال التنمية الزراعية، استطاعت أن تنتقل من مرحلة استيراد السلع الغذائية الاستراتيجية إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي منها، ثم إلى مرحلة توفير فائض تصديري من بعض السلع الغذائية يؤمن احتياجاتها من القطع النادر.

عبد الرؤف، رياض، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق

إشراف: أ. د. حسين القاضي

الموضوع: استخدام تقانات المعاينة الإحصائية في تقويم نظم الرقابة الداخلية مع التطبيق العملي على شركة الفرات للنفط

The Using of Statistical sampling Techniques in the Evacuation of Internal Control Systems –With Practical Application to Alfurat Petroleum Company

يبين هذا البحث أنه يمكن الاستفادة من تقانات المعاينة الإحصائية في تقويم نظم الرقابة الداخلية كمرحلة من مراحل المراجعة، وذلك وفق خطوات محددة حيث يساهم استخدام تقانات المعاينة الإحصائية في تخفيض درجة الاعتماد على الحكم الشخصي دون أن يلغي الحاجة إليه. هناك عدة تقانات للمعاينة الإحصائية يمكن استخدامها ولكنّ لكلّ منها ظروفاً وشروطاً تطبق ضمنها أي أنها ليست بديلةً عن بعضها بعضاً وينبغي أن ينتقي المراجع التقنية الأكثر ملاءمة ضمن البيئة المحيطة، وقد تم عرض التقانات التي يمكن استخدامها ثم شرح البحث كيفية تطبيقها عملياً في سياق مراجعة حسابات شركة الفرات للنفط من خلال خطوات واضحة وموجهة تمثل دليل عمل لكيفية استخدام التقانات، ونتيجة لما سبق، توصل الباحث إلى نتائج وقدم توصيات معينة.

غانم، ممدوح، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق

إشراف: أ. د. محمد خالد الحريري

الموضوع: جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في سورية

Benefit of Foreign Direct Investment in Syria

يتناول البحث دراسة تجربة سورية مع الاستثمارات الأجنبية المباشرة بعد أن بدأت مسيرة الانفتاح الاقتصادي على إثر صدور قانون الاستثمار رقم ١٠ لعام ١٩٩١. حيث استطاعت سورية جذب بعض الاستثمارات الأجنبية المباشرة وسعت جاهدة لتوطينها. لكن عدم توافر المناخ الاستثماري الملائم ووجود العديد من الصعوبات والمعوقات في وجه تلك الاستثمارات، قد عمل على تقليصها، وغدت الإمكانية ضعيفة جداً للاستفادة منها في زيادة الناتج المحلي الإجمالي والتكوين الرأسمالي الثابت وتخفيض معدلات البطالة وزيادة الدخول واستقدام تكنولوجيات متطورة. لذلك ينبغي على سورية أن تسعى لتحسين المناخ الاستثماري وتذليل كل الصعوبات والمشاكل لكي تصبح إحدى مناطق الجذب الاستثماري في العالم لتوظيف الاستثمارات المباشرة في خدمة التنمية الاقتصادية.

العلي، محمود ابراهيم، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق
إشراف: أ. د. مصطفى العبد الله الكفري، د. غسان محمود ابراهيم

الموضوع الاستثمار الحكومي في قطاع الصناعة ودوره في تنمية الصادرات في سورية

The Governmental Investment in the Industrial Sector and its Role in the Development of Exports in the Syrian Arab Republic

يدور الحديث والنقاش في جميع الأوساط، منذ فترة طويلة نسبياً، حول جدوى وكفاءة القطاع العام والصناعي منه بشكل خاص، والجميع متفق حول ضرورة القيام لعملية إصلاح شامل في الاقتصاد الوطني ومعالجة مشاكله، والاختلاف يدور حول كيفية المعالجة وأسلوبها، فظهرت آراء ووجهات نظر متعددة. انطلاقاً من هنا تم اختيارنا لموضوع الدراسة للوقوف على حالة هذا القطاع. وقد آثرت أن تكون الدراسة شاملة، فتناولت الدراسة وصف وتحليل بيئة الاستثمار بمجمل عناصرها ومكوناتها وتطور الاستثمار في سورية خلال مرحلة التسعينيات والآثار المتولدة عنه، ثم انتقلت إلى دراسة هيكل الاقتصاد الوطني وتحليله والقطاع الصناعي منه بشكل خاص مع التركيز على الصناعة التحويلية، والدور الذي يقوم به القطاع العام محاولاً تطبيق بعض مؤشرات قياس الفعالية الاقتصادية، كما تناولت دراسة الدور الاقتصادي للدولة ومستقبل القطاع العام الصناعي في ظل عملية الإصلاح الجارية الآن، بعد ذلك قمت بدراسة دور القطاع العام وتحليله في التصدير، من خلال تحليل تطور الصادرات وهيكلها والسياسات الاقتصادية التي تؤثر في حركة تطورها، ومدى النجاح الذي حققه القطاع العام في هذا المجال، من خلال دراسة بعض المؤشرات وصولاً إلى دراسة العقبات والتحديات التي تواجه الصادرات الصناعية على الصعيد الداخلي والخارجي، وكيفية تطويرها وتحديثها.

جمعة، محمد، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق
إشراف: أ. د. خالد الحريري، أ. د. فضل الله سراج

الموضوع: السياسة النقدية في سورية وأثرها في نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ١٩٧٠-٢٠٠٠

The Monetary Policy in Syria and it's Effect on the Growth of Gross Domestic Product during the Period 1970-2000

كثيراً ما شبهت وظيفة النقود في الاقتصاد بوظيفة الدم في جسم الإنسان، فليس بخافٍ على أحد الأهمية القصوى للنقود في تعزيز الثقة بالاقتصاد الوطني وترسيخ دعائم النمو، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لأنها ترتبط بجميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية وعلى جميع الأصعدة (الاستهلاك، الإنتاج، الأجور، الأسعار، الادخار، الاستثمار، الأجور....الخ). ولا يخفى على أحد منا أيضاً آثارها الخطيرة في التوازن الاقتصادي واستقرار الأسعار وتحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي، ورفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال التأثير في حجم العرض النقدي، وحجم الائتمان لتحقيق الأهداف الاقتصادية العامة للدولة. فالاضطرابات النقدية تؤدي لا محالة إلى عرقلة النمو الاقتصادي بسبب انعكاسها على مجمل مؤشرات الاقتصاد الوطني. فالبحث هو محاولة علمية جادة لفهم آلية عمل السياسة النقدية في الاقتصاد السوري، وفهم طبيعة الوسائل والإجراءات النقدية في سورية، وطبيعة النتائج التي أدت إليها هذه الإجراءات والممارسات النقدية طول مدة الدراسة، إضافة إلى الاستنتاجات إلى تحقيق التوازن الاقتصادي واستقرار الأسعار، وتحقيق الاستخدام الكامل وتوازن ميزان المدفوعات السوري، وثبات سعر الليرة السورية مقابل باقي العملات. هذه الإنجازات التي تشكل بمجموعها دفعاً قوياً للنمو الاقتصادي المنشود.

كراز، إياد، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق

إشراف: أ. د. بطرس ميالة

الموضوع: أثر البنية التنظيمية للشركات الخاضعة للمراجعة في استقلال المراجع (دراسة مقارنة)

anization's Structure on the Auditor's Independency

(Comparative Study)

يهدف البحث إلى بيان أثر البنية التنظيمية للشركات الخاضعة للمراجعة والمتمثلة بكيفية تسلسل السلطات بين الجمعية العمومية ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين والمراجع، حيث استخدم الباحث أسلوب المقارنة للدراسات والبحوث التي تناولت هذا الموضوع وتوصيات المنظمات المهنية في دول المقارنة، ومن ثم مقارنة لأهم مقومات استقلال المراجع الواردة في القوانين وتوصيات المنظمات المهنية المختصة في دول المقارنة، وفي نهاية البحث أجرى الباحث استبياناً يسبر من خلاله وجهات نظر عدة جهات في هذا الموضوع، وهذه الجهات هم المراجعون الخارجيون ومراقبو الدخل ومفتشو الجهاز المركزي للرقابة المالية ومفتشو الهيئة العامة للرقابة والتفتيش، ولعل أهم النتائج التي خرج بها الباحث أن المراجع في سورية معرض لفقدان استقلاله وبسهولة تجاه إدارة الشركة محل المراجعة وبالأخص الشركات المشترطة، وذلك بسبب بنيتها التنظيمية.

وردة، حسام، منار، قسم الإحصاء، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق
إشراف: د. خلف مطر الجراد

الموضوع: تحليل التباين واستخدامه في دراسة بعض جوانب القطاع الزراعي في سورية (قمح ، شعير، أغنام)

Analysis of Variance and its Usage in Studying Some Sides of Agricultural Sector (Wheat, Barley, Lambs)

يهدف هذا البحث إلى إلقاء الضوء على واحدة من أهم الأساليب الإحصائية المستخدمة لاختبار وجود الفروق بين متوسطات عدة مجتمعات ونظراً لكونها توفر الوقت والجهد، فاستعرضنا في هذا البحث بعض جوانب هذه الطريقة وذلك من أجل أهم التصميمات المتبعة في تنفيذ التجارب من خلال بابين: الباب الأول: يعالج الأسس النظرية لتحليل التباين متضمناً خمسة فصول، الأول منها تم فيه استعراض بعض التوزيعات الاحتمالية، أما الفصول الثاني والثالث والرابع فقد كان تمن أجل التصميم التام العشوائية، تصميم الزمر تامة العشوائية، تصميم المربع اللاتيني على الترتيب، أما الفصل الأخير فقد عني بموضوع المقارنات المتعددة.

الباب الثاني: فتضمن استخدام تحليل التباين في دراسة بعض جوانب القطاع الزراعي نظراً لمساهمة الأخير الكبيرة والمتزايدة في الدخل القومي لسورية، وقد شمل هذا الباب ثلاثة فصول فكانت من أجل طريقة تحليل التباين على محصول القمح وعلى محصول الشعير وعلى الأغنام وفق الترتيب مع الفصل الأول والثاني والثالث.

حسن، حسام، قسم إدارة الأعمال، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق

إشراف: أ. د. طارق الخير

الموضوع: الإدارة بالأهداف: دراسة ميدانية للشركات المشمولة بالقرار الوزاري رقم /٧٨١ / تاريخ /١٩٩٩/١/١٧

Managements by Objectives an Applied Study to the Included Establishments by the Ministerial Decision –No. 781 dd. 17.1.1999

إن الهدف من الدراسة هو تقييم نتائج تجربة الإدارة بالأهداف في الشركات (موضوع البحث) وتضمنت الدراسة أهم الأفكار التي ترتكز عليها الإدارة بالأهداف والتي تمثلت في توضيح ماهيتها وتطورها التاريخي وفلسفتها، إضافة إلى مقومات هذه الإدارة وأهم فوائدها والنظم الداعمة لتطبيقها.

اشتملت الدراسة العملية على أربع شركات من شركات القطاع العام، حيث تم القيام بدراسة تحليلية للبيانات الإحصائية المتعلقة بعلم الشركات فيما يخص كمية الإنتاج، كمية المبيعات، مستوى المخزون، وذلك بهدف التعرف على الأسباب الحقيقية الكامنة وراء تحقيق بعض الزيادات في كمية الإنتاج والمبيعات وانخفاض مستوى المخزون عن طريق إجراء دراسة مقارنة لأربعة أعوام عامي ٩٨/٩٧ قبل البدء بتطبيق التجربة وعامي ٢٠٠٠/٩٩ من عمر التجربة. إضافة إلى تحليل نتائج الاستبيان الموزع في تلك الشركات. وكنتيجة لما سبق توصل الباحث إلى جملة نتائج وقدم توصيات معينة.

وقاص، بشير، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق

إشراف: أ. د. حسين القاضي

الموضوع: إجراءات مراجعة نفقات التطوير في شركات إنتاج النفط والغاز مع التطبيق العملي على شركة الفرات للنفط

Auditing Procedures for Development Expenses in Petroleum and Gaz Companies. With Practical Application on AFPC Company

يمثل هذا البحث دراسة ميدانية لإجراءات المراجعة المتبعة في شركاتهم تقاسم الإنتاج (الشركات النفطية) وتنبع أهمية هذا البحث من كون شركات تقاسم الإنتاج النفطية في سورية هي شركات منتجة للنفط بنسبة تتجاوز ٧٠% من إجمالي النفط المُنتَج في سورية. وقد عالج البحث هذا الموضوع بمدخل نظري ثم بتطبيق عملي على إحدى شركات تقاسم الإنتاج في سورية وهي شركة الفرات للنفط.

قام الباحث بتطبيق إجراءات المراجعة التحليلية والجوهرية على الشركة الهدف، بعد أن قام بدراسة نظم الرقابة الداخلية للدورات التالية:

دورة العقود، دورة الرواتب والأجور، دورة المرأة الشراء، دورة المخزون.

وقد انتهى الباحث إلى الاستنتاج بأن الإجراءات المراجعة الملائمة لنفقات التطوير في صناعة إنتاج النفط والغاز والأخص شركات الإنتاج هي إجراءات خاصة يراد من تطبيقها الوصول إلى القناعة الكافية بأن النفقات لا تحمل أخطاءً جوهرية تؤثر في عدالة الإفصاح في القوائم المالية.

طباخة، محمد صالح، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق
إشراف: أ. د. خالد الخطيب

الموضوع: قياس الربح في المؤسسة العامة للتأمين

Mesure du Profit dans L'enterqrise Générale Syriènne

عرف التأمين منذ عدة قرون في أماكن متعددة من العالم، وتطور مع تطور الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وأصبح له دور مهم في نواحي الحياة، حيث إنه فعلاً يمثل الضمان القوي الذي يعطي الإحساس بالأمان والاطمئنان.

فالتأمين الشخصي أي تأمين الحياة يكفل للأسرة الدخل المناسب بعد رحيل معيلها أو عجزه أو مرضه أو توقفه عن العمل على الرغم من استطاعته عليه في حالة البطالة، وإن أي مشروع اقتصادي لا يمكن عدّه مكتملاً إلا ‹ذا شملته رعاية التأمين، الذي هو الإجراء العملي للإدارة، وبذا يمكنه الثبات والاستمرار في العمل في عالم كثرت فيه المخاطر التي هي تحت السيطرة وخارجها.

فبين لحظة وأخرى نرى منشآت دهمها حريق قضى عليها، أو على معظمها، أو سرقة سببت لها مشكلات عرقلت مسيرتها، وأخطاراً أخرى يغطيها التأمين في النقل البري والبحري والجوي سواءً أكانت للركاب أو للبضائع أو للحوادث تجاه الآخرين، كمسؤولية مدنية معهم.

ضمن هذه المخاطر نجد أن التأمين منهج علمي يتبناه علماء الاقتصاد والاجتماع، كاحتياط وحذر، أفضل من الندم بعد فوات الآوان، في حماية خاصة وعامة للاقتصاد الوطني، وإن هذه الرسالة تهدف إلى إحداث نقلة نوعية في التأمين السوري وبعث الروح فيه، ليواكب التطور في هذا العصر العالمي المتغير بكل أبعاده، وفي كل المحاور الفنية في التأمين والاستثمارية والمحاسبية، والاستفادة من تجارب الدول العربية والأجنبية، دون تكرار التجارب التي لا فائدة فيها، مع مراعاة الظروف الخاصة المحلية ومتطلباتها كالتأمين الصحي والزراعي والتلوث البيئي والحوادث، والعمل على زيادة الوعي والثقافة التأمينية، باستخدام وسائل الإعلام المتاحة جميعها.

هذا ويخضع عقد التأمين إلى مبادئ جوهرية ومهمة أبرزها مبدأ منتهى حسن النية والمصلحة التأمينية كي يكون التعويض ممكناً عند حدوث الخطر لقاء أقساط يدفعها المؤمن له مسبقاً، كما يجب أن يكون الخطر المؤمن احتمالياً، وتوقع عدم وقوعه أكبر من وقوعه، إذ لو كانت الأخطار مؤكدة فلا مجال لتأمينها، ولتوقفت شركات التأمين عن العمل وأفلست، مع ملاحظة أن تأمين الحياة له طبيعة فنية خاصة به، إذ هو فعلاً تأمين الدخل وتعيد شركات التأمين المباشر تأمين جزء من أخطارها لدى شركات إعادة التأمين، بشكل إجباري أو اتفاقي أو اختياري ولكن تبقى علاقة المؤمن له معها فقط.

ومن الناحية المحاسبية، يجب على شركات التأمين الإفصاح عن نتائج كل قسم وكل فرع على حدة لاتخاذ القرارات والمقارنة المناسبة، وتحقيق الأفضل دائماً، ولا يكون هذا إلا بتحليل البيانات المحاسبية بشكل واضح خالٍ من الالتباس أو الغموض، حيث تتميز حسابات شركات التأمين بنواحٍ فنية تؤثر فيها وتتطلب خبراء مختصين في رياضيات التأمين ومحاسبته واستثماراته ومعالجة تكوين الاحتياطات الفنية (الاحتياطي الحسابي والأخطار السارية وتعويضات تحت التسوية) وتسعير الأقساط، فالبيانات المالية الواضحة والصادقة، هي الأساس في الإصلاح والتطوير والتعامل مع الانحرافات بسرعة وجدية والوصول إلى النجاح.

صبّاغ، أسامة، كلية الشريعة، جامعة دمشق

إشراف: د. محمد توفيق رمضان البوطي

الموضوع: العمليات الجراحية التجميلية، أحكامها وآثارها في الفقه الإسلامي

Plastic Surgical Operations Their Rules and Outcomes in Islamic Jurisprudence

في ظل التقدم العلميوالطبي الكبير، وخصوصاً في السنوات الأخيرة، التي شهدت تقدماً طبياً هائلاً، لكن هذا التقدم غير مضبوط بالأخلاقيات والقيم الإنسانية والسماوية.

وهذا البحث فيه محاولة لوضع ضوابط شرعية لخضوع الإنسان إلى العمليات الجراحية التجميلية.

وفي هذا البحث بيان لأنواع العمليات التجميلية مع وضع لجواز تعريض الإنسان نفسه للعمل الجراحي، فإن كان ثمة علاج أو تشوه خلقي أو طارئ فلا حرج من علاجه، وإن كان هناك شكل شاذ أو غير معهود في خلقه الإنسان فلا حرج أيضاً من علاجه وتجميله. أما الخضوع للعمليات التجميلية بناء على الرغبة العشوائية والهوى فغير مقبول في الشريعة.

ويبين البحث كذلك مسؤولية الجراح في العمليات التجميلية وصورة العقد بينه وبين المريض.

ويتبين للقارئ في ختام البحث حرض الإسلام على الإنسان وتحقيق مصالحه.

العسة، منى، كلية الشريعة، جامعة دمشق

إشراف: أ. د. نور الدين عتر

الموضوع: دراسة وتحقيق جزء من مخطوطة تحفة الأبرار من ورقة (١-٦٥) للبابرتي

The studying and the Inspection of Apat of the Manuscript (Tohfet Al-Abrar) in the Babrty Form Page (1-65)

يُلقي هذا البحث في قسمه الأول الضوء على إمام من أئمة العلوم الشرعية، الذين امتازوا بالعلم الواسع المتنوع: أكمل الدين محمد بن محمد البابرتي (ت ٧٨٦هـ). وكتابه ""تحفة الأبرار شرح مشارق الأنوار""، الذي يُعدّ أحد كتب الشروح الحديثة الغزيرة الفائدة.

وذلك من خلال دراسة عصر المؤلف وحياته العامة والعلمية، ثم التعريف بكتابه هذا وتحقيق اسمه ونسبته إليه ومنهجه فيه.

ثم يشير البحث إلى الطريقة المتبعة في تحقيق هذا الكتاب والتعليق عليه، وذلك من خلال إثبات الفروق بين نسخ المخطوط، وتخريج الآيات والأحاديث، وعزو الآراء الفقهية واللغوية إلى مصادرها المعتمدة، والتوثيق بذكر مصادر المعلومات التي ينقل عنها المؤلف.

كل ذلك مع التعليق على يُحتاج إليه من شرح مفردة غريبة أو مسألة غامضة أو استدراك شيء فات المؤلف.

ثم يأتي القسم الثاني من البحث والذي يتضمن النص المحقق على بابين: الباب الأول في شرح الأحاديث التي أوّلها مَن. والباب الثاني شرح الأحاديث التي أوّلها إن.

صفي الدين، بلال، كلية الشريعة، جامعة دمشق

إشراف: أ. د. وهبة الزحيلي

الموضوع: أهل الحل والعقد في نظام الحكم الإسلامي – بحث مقارن

(Ahlu-alhalli wa alaked) In the Islamic Political System Comparative Search

يكتسب البحث في هذا الموضوع أهمية خاصة، بسبب قلة الدراسات المتقدمة فيه، سواء عند إظهار الفقهاء المتقدمين أو عند الباحثين المعاصرين، كما يشهد لأهمية الكتابة فيه ضرورة إظهار هذا المصطلح الأصيل الذي مست الحاجة إلى المقارنة بينه وبين المفاهيم السياسية المتداولة اليوم ويشتمل هذا البحث على تمهيد وفصول أربعة.

فالتمهيد في الأسباب الداعية إلى دراسة هذا الموضوع.

ويبحث الفصل الأول في مفهوم أهل الحل والعقد في نظام الحكم الإسلامي، فيبين تعريف هذا المصطلح لغة واصطلاحاً، ويقارن بينه وبين المصطلحات الشرعية والسياسية الوضعية التي يمكن أن تشتبه به.

أما الفصل الثاني فيبين مشروعية وجود أهل الحل والعقد من خلال دراسة هذه الجماعة في العصر النبوي وعصر الخلفاء، ومن خلال بيان التأصيل الشرعي للإلزام بقرار أهل الحل والعقد.

أما الفصل الثالث ففيه تفصيل نظام أهل الحل والعقد، سواء في مجال الشروط الواجب توافرها فيهم، أو عناصرهم، أو في طريقة اختيارهم، قديماً وحديثاً، كما أن فيه صياغة لقانون يشتمل على تفاصيل عمل جماعة أهل الحل والعقد.

أما الفصل الرابع ففيه بيان مسؤولية أهل الحل والعقد، وتتلخص هذه المسؤولية في جانبين: الجانب الديني، والجانب السياسي، وقد كان التفصيل في الجانب الثاني أكثر، فقد اشتمل على

وظيفة هذه الجماعة في بيعة رئيس الدولة، والرقابة على أعماله، وعزله عند وجود دواعي هذا العزل.

وقد عملت في هذا البحث على إيجاد الحلول الواقعية لما يجد من حوادث في ميدان نظام الحكم، بالاستناد إلى النصوص الشعرية، والسعي لتوخي تحقيق المصلحة، والعمل على تلافي الظواهر المرضية التي وقع فيها بعض الباحثين في موضوعات نظام الحكم الإسلامي.

سعيد المجاهد، محمد، قسم الفقه وأصوله، كلية الشريعة، جامعة دمشق

إشراف: أ. د. محمد الحسن البُغا

الموضوع: التعارض بين النصوص في العموم والخصوص

Contradiction and Ovtweighing between Texts in the General and the Particulan

هذه أطروحة أعدت لنيل درجة الماجستير في الفقه وأصوله من كلية الشريعة في جامعة دمشق، وقد جعلت عنوانها: التعارض والترجيح بين النصوص في العموم والخصوص، وقسمتها إلى مقدمة، وتمهيد، وأربعة فصول، وخاتمة، وفهارس. تحدثت في الفصل الأول: عن التعارض، وفي الفصل الثاني: عن الترجيح، وفي الفصل الثالث: عن العام، وأما الفصل الرابع: فتحدثت فيه عن الخاص، ثم ذكرت في الخاتمة النتائج التي توصلت إليها، وقسمت الفهارس إلى سبعة أنواع وإن الذي دفعني إلى اختيار هذا البحث الهام وجود بعض النصوص من الكتاب أو السُنة التي ظاهرها التعارض، وحقيقتها التوافق؛ لأنها تنزيل من لدن حكيم عليم، فأردت أن أدفع هذا التعارض الظاهري بطريقة منهجية أصولية، ولا بد من الإشارة إلى وجود بحوث في هذا الشأن، وهي مع قلتها لم توفِ الموضوع حقه.

المصري، غيداء، كلية الشريعة، جامعة دمشق

إشراف: د. محمد الحسن البغا

الموضوع: شهادة المرأة في الفقه الإسلامي والقانون دراسة مقارنة

Woman witness in the Islamic Jurisprudence and the Law Comparative Study

الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، ومن والاه وبعد:

تثار تساؤلات شتى حول بعض أحكام شهادة المرأة في الفقه الإسلامي، ويعدّها بعضهم دليلاً على أن الإسلام ما أنصف المرأة، فتناولت هذا الموضوع بالبحث فجاءت الدراسة في أربعة فصول، وفصل تمهيدي سابق عليها. فبينت أولاً حقيقة الشهادة بتعريفها وبيان شروطها العامة، ثم بحثت في الفصل الأول: شهادة المرأة في المسائل المدنية: في المعاملات المالية والأحوال الشخصية. وفي الفصل الثاني: تناولت شهادة المرأة في الجريمة والعقوبة فبحثت شهادة في إثبات مختلف أنواع الجرائم على اختلاف عقوباتها، وشهادتها لدفع العقوبة أو تخفيفها وتأخيرها أو تكميلها. وفي الفصل الثالث: بحثت شهادة المرأة فيما تختص بالاطلاع عليه غالباً من أمور النساء كالولادة والرضاع والعيوب الباطنة ونحوه، وما يترتب على ذلك من النسب والإرث وفسخ بعض العقود ونحو ذلك. وفي الفصل الرابع بحثت شهادة المرأة بمعنى الإخبار أو الخبرة في شهادتها في الشهور والزمان والترجمة للقاضي، وتعديل الشهود، وبحثت في شهادة المرأة الخبيرة في بعض العلوم كالطب والقيافة.

الزبداني، عمر، كلية الشريعة، جامعة دمشق
إشراف: د. محمد الحسن البغا

الموضوع: الاجتهاد المقاصدي وأثره في قضايا إسلامية معاصرة

Al Ijtihad Al Maqasedi and its Effect in Modern Islamic Cases

كثر الحديث في الفترة الأخيرة عن الاجتهاد المقاصدي، ودوره في معالجة قضايا الفقه المعاصرة، وكان الاهتمام بهذا الموضوع ناتجاً عن نواتج الاهتمام بموضوع مقاصد الشريعة، وتعدد الدراسات حولها.

وكنت واحداً من الذين أولوا عناية واهتماماً بهذا الموضوع، فاخترت عنواناً لبحثي الجامعي ""الاجتهاد المقاصدي وأثره في قضايا إسلامية معاصرة"" بينت فيه أن الشريعة الإسلامية جاءت لتحقيق مصالح العباد، وأكدت أهمية مقاصد الشريعة ودورها في عملية الاجتهاد الفقهي، وأن الفقه الحي هو الفقه الناظر إلى مقاصد النصوص وغاياتها، لا إلى ألفاظها وحرفيتها. وألمعت إلى أنه لم يعد يكفي أن نؤكد أهمية مقاصد الشريعة، بل لا بد من الاجتهاد على ضوئها، وتطبيقها على قضايانا الراهنة، ومن هنا ضمنت بحثي ثلاث مسائل فقهية معاصرة هي: التأمين على الحياة، والشورى السياسية، وسفر المرأة، حاولت معالجتها وفق ذلك المنظور.

الباشا، مؤمنة، كلية الشريعة، جامعة دمشق

إشراف: د. نور الدين عتر

الموضوع: تحفة الأبرار شرح مشارق الأنوار

The Faithes of Precious Explain the Lights of Easts

لقد كلفت بتحقيق جزء من كتاب تحفة الأبرار شرح مشارق الأنوار ""للعلامة محمد بن محمد بن محمود أكمل الدين البابرتي المتوفي سنة ست وثمانين وسبعمئة هـ.

والكتاب عبارة عن شرح لأحاديث انتقاها حسن بن محمد حسن الصغّاتي صاحب كتاب ""مشارق الأنوار"" ورتبه بترتيب أنيق جعله اثني عشر باباً.

وقام المؤلف البابرتي بشرحها شرحاً حسناً، عني بالمعاني اللغوية والفوائد البلاغية والمسائل الفقهية والاعتقادية والفوائد الإرشادية.

وقد قمت بتحقيق جزء من هذا الكتاب وهو شرح أحاديث الباب الثاني من كتاب ""مشارق الأنوار"" حيث قابلت بين نسخ المخطوط التي توافرت بين يدي وخرجت الآيات القرآنية والأحاديث الشريفة ووثقت معاني الألفاظ اللغوية والأقوال الفقهية والمسائل الاعتقادية لمصادرها المعتمدة، كما أضفت الكثير من التعليقات للتوضيح والفائدة العلمية، كما ترجمت للأعلام والقبائل والبلدان الواردة في الكتاب، وحاولت الالتزام بالدقة الشديدة في العزو إلى المصادر وبالنزاهة العلمية.

السعدي، أحمد محمد سعيد، كلية الشريعة ، جامعة دمشق

إشراف: د. محمد الحسن البغا

الموضوع: شروط المجتهد ومدى توافرها في الاجتهاد المعاصر

Conditions for Jurisprudence & How far they are Available in Contemporary Jurisprudence

هذا البحث (شروط المجتهد ومدى توافرها في الاجتهاد المعاصر) بحث أعددته لنيل درجة الماجستير في الفقه الإسلامي وأصوله، والغاية الأساسية منه تحديد مدى أهلية الشرعيين للمشاركة في بحوث المجامع الفقهية، وتحديد الشروط الواجب توافرها في جميع من يريد أن يتصدى للفتوى والاجتهاد الفقهي.

وقد قسمت البحث إلى بابين: الأول في الشروط المتعلقة بمصادر التشريع، والثاني في الشروط المتعلقة بفهم النصوص. وقد استعنت لتفصيل هذه الشروط بطريقة الموازنة والترجيح عند اختلاف الأصوليين، وطريقة استعراض الأقوال وتحليلها عند اتفاقهم. وقد خرجت نتيجة هذا البحث المستقصي إلى جملة من النتائج المهمة؛ ولعل أهمها وجوب إتقان الباحث الذي يريد أن يتصدى للفتوى لعلمي الأصول والعربية، بالإضافة إلى فهم الواقع الذي يريد أن يتصدى للفتوى لعلمي الأصول العربية، بالإضافة إلى فهم الواقع الذي يريد أن يحكم عليه. واستنتجت جملة من الحقائق أبرزها غياب آلية واضحة تحدد أهلية المشاركين في المؤتمرات الفقهية ومجامع الفقه الإسلامي.